

## سلطنة عُمان

بعد الظروف الصعبة التي مر بها الاقتصاد العماني خلال عام ٢٠٢٠، تبدو آفاق الاقتصاد الكلي أكثر إشراقاً وذلك بفضل تعافى أنشطة القطاعين النفطي وغير النفطي. إذ من المحتمل أن يسجل القطاع غير النفطي نمواً يتخطى أكثر من ٣% على المدى المتوسط بدعم من الإصلاحات واسعة النطاق المرتبطة بتطبيق رؤية ٢٠٤٠. كما ستساهم الإصلاحات المالية الأولية، بما في ذلك ضريبة القيمة المضافة وخفض معدلات الإنفاق، في تقليص عجز المالية العامة إلى ٠,٥% من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢٤. وتشمل المخاطر التي تهدد آفاق النمو تجدد الضغوط الناجمة عن الجائحة، وانخفاض أسعار الطاقة، وتأخر تنفيذ برنامج الإصلاح الحكومي.

### انتعاش النمو مع تسارع تنفيذ برنامج الإصلاح

استحداث ضريبة الدخل الشخصي. وقد ساعدت تلك الإجراءات، إلى جانب ارتفاع أسعار النفط، في تضيق فجوة العجز بشكل حاد بنسبة ٤٦% على أساس سنوي لتصل إلى ٥% من الناتج المحلي الإجمالي كما في شهر أغسطس. ونتوقع أن يتقلص العجز إلى ٣,٦% بنهاية العام مقابل ١٠,٥% في عام ٢٠٢٠.

وقد تزيد إجراءات تصحيح المالية العامة في المدى القصير من المخاطر على النمو الاقتصادي، إلا أنها ساهمت في تعديل النظرة المستقبلية للتصنيف الائتماني لسلطنة عمان من قبل وكالتي التصنيف الائتماني ستاندرد آند بورز وموديز، مما وضع الاقتصاد على المسار الصحيح لرفع تصنيفه الائتماني للمرة الأولى منذ عام ٢٠٠٧. إضافة إلى ذلك، سيساهم تصحيح أوضاع المالية العامة والإصلاحات التي يتم تطبيقها على نطاق واسع في عكس الزيادة التي طرأت على الدين العام (بلغ ٨٠% من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢٠ مقابل ٥% في عام ٢٠١٤) وذلك في ظل إصدارات أدوات الدين المحلي والخارجي، مما قد يؤدي إلى تراجعها إلى ٧٣% من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام ٢٠٢٤.

وفي ذات الوقت، انخفض مؤشر أسعار المستهلكين بنسبة ٠,٩% في عام ٢٠٢٠ (في المتوسط)، إلا أنه من المتوقع أن يرتفع بنسبة ١,٥% هذا العام بعد فرض ضريبة القيمة المضافة بنسبة ٥% في أبريل في ظل نمو الطلب وزيادة أسعار المواد الغذائية العالمية. ومع تلاشي التأثيرات الأولية لضريبة القيمة المضافة، من المفترض أن يتباطأ التضخم إلى ١,٤% في المتوسط خلال الفترة الممتدة ما بين ٢٠٢٢-٢٠٢٤.

### تعزيز المركز الخارجي على المدى المتوسط

اتسع عجز الحساب الجاري ليبلغ ١٢% من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢٠ مقابل ٥,٥% في عام ٢٠١٩، وذلك على خلفية انخفاض صادرات النفط. إلا أنه على الرغم من ذلك، من المقرر أن يتقلص إلى ١,٠% من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام ٢٠٢٤ بفضل ارتفاع أسعار النفط، إذ تساهم سياسة التنوع التي تتبعها الحكومة وبرنامج توظيف الوظائف في تعزيز الصادرات الصناعية وخفض التحويلات المالية إلى الخارج. وبعد ارتفاع أسعار الطاقة في الوقت الحالي السبب الرئيسي للتحسن الأخير الذي شهده الميزان الخارجي. وقد أدى ربط الريال العماني بالدولار الأمريكي منذ فترة طويلة إلى تثبيت الأسعار وترسيخ أركان الاستقرار المالي، مدعوماً بحوالي ٣٥ مليار دولار من الأصول الأجنبية (بما في ذلك ١٨ مليار دولار من أصول صناديق الثروة السيادية). ووفقاً لأحدث التقارير الصادرة مؤخراً عن صندوق النقد الدولي، ستكون السلطات منفتحة لتقبل سعر صرف أكثر مرونة على المدى الطويل مع ازدياد أهمية الصادرات غير النفطية في ظل أجندة التنوع الاقتصادي.

### نجاح برنامج الإصلاح يعزز النمو ويقلل المخاطر

من المتوقع أن يؤدي ارتفاع أسعار النفط والوتيرة المتسارعة لخطى إصلاحات إلى تعزيز نمو القطاع غير النفطي وتقليص عجز المالية العامة والحساب الجاري لميزان المدفوعات بشكل حاد بحلول عام ٢٠٢٤، مما سيساهم في الحد من مواطن الضعف الاقتصادية. إلا أن انخفاض أسعار الطاقة قد يؤثر سلباً على مسيرة الإصلاح، نظراً لما لذلك من تداعيات سلبية على الاقتصاد. كما يشكل تجدد ضعف الطلب المرتبط بالجائحة إضافة إلى إجراءات تصحيح المالية العامة الكبيرة والسريعة من المخاطر التي قد تؤثر سلباً على مسيرة النمو في المدى القريب. وقد تواجه الإصلاحات في حد ذاتها بعض المقاومة أيضاً مما قد يستدعي تقليصها أو إبطاء وتيرتها لاستدامة النمو.

بدأت الآفاق المستقبلية للاقتصاد العماني في التحسن بعد مرور عام ٢٠٢٠، مع احتمال نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٢,١% في عام ٢٠٢١، ثم لحوالي ٣,١% في المتوسط خلال الفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٤، نتيجة لمزيج من العوامل التي تتضمن ارتفاع إنتاج النفط والغاز وكذلك تطبيق الحكومة لبرنامج الإصلاحات الهيكلية على نطاق موسع (الرسم البياني ١). إلا أن الإصلاحات المتعلقة بتخفيض العجز من خلال تصحيح أوضاع المالية العامة قد تؤثر سلباً على النمو خلال المدى القصير.

وعلى صعيد قطاع الطاقة، من المقرر أن يؤدي تخفيف الأوبك لخفض حصص الإنتاج بداية من شهر أغسطس إلى زيادة إنتاج عمان من النفط بحوالي ٨ آلاف برميل يومياً كل شهر ليصل في المتوسط إلى ٧٥٩ ألف برميل يومياً في المتوسط (-٠,٤% على أساس سنوي). كما أن زيادة إنتاج الغاز الطبيعي (المصاحب وغير المصاحب)، مدعوماً بزيادة إنتاج حقلي غزير وخزان الرئيسيين، والزيادة في إنتاج المكثفات ستساهم في تعويض انخفاض إنتاج النفط هذا العام بصفة عامة. وبالتالي فمن المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي للقطاع النفطي بنسبة ٢,٨% في عام ٢٠٢١ وبنسبة ٣,٦% في المتوسط خلال ٢٠٢٢-٢٠٢٤.

وفي ذات الوقت، استنفاد نشاط القطاع غير النفطي من تعافى أنشطة الاقتصاد بعد جائحة كوفيد-١٩ (تم رفع حظر السفر في سبتمبر للأفراد الذين تم تلقيحهم)، مما ساهم بالتزامن مع التزام الحكومة القوي بالإصلاح والتنوع في توفير آفاق داعمة للنمو، وذلك ضمن إطار رؤية ٢٠٤٠ والخطة الخمسية الجديدة الممتدة من ٢٠٢١-٢٠٢٥). وبعد انخفاض الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بنحو ٤,٤% في العام الماضي، من المتوقع أن يرتفع بنسبة ١,٦% في عام ٢٠٢١ مع بدء انتعاش الطلب المحلي والخارجي.

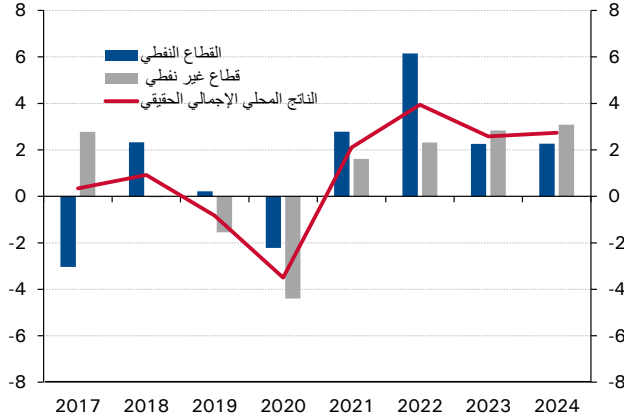
وعلى المدى المتوسط، من المتوقع أن يتزايد نمو القطاع غير النفطي إلى أكثر من ٣% بحلول عام ٢٠٢٤، مع بداية ظهور الآثار الإيجابية لبرامج الإصلاحات الهيكلية على أرض الواقع، واستقرار أوضاع المالية العامة (برجاء النظر أدناه). وتشمل الإصلاحات، تعزيز مرونة سوق العمل والوظائف في القطاع الخاص، وإشراك المرأة، الأمر الذي سيؤدي لرفع الإنتاجية، وإعادة هيكلة الشركات المملوكة للدولة (مما قد يؤدي في نهاية المطاف إلى الخصخصة) وتحسين مناخ الأعمال. وتشمل القطاعات المستهدفة تنميتها: قطاع التكنولوجيا المتقدمة والزراعة والنقل والخدمات اللوجستية والسياحة مع زيادة التركيز على المبادرات صديقة البيئة. كما ستساهم مصفاة الدقم بطاقة استيعابية تبلغ ٢٣٠ ألف برميل يومياً والتي تبلغ تكلفتها الاجمالية ما يقارب ٧ مليارات دولار (اكتمل إنجاز أكثر من ٨٠% من أعمالها) في جذب استثمارات جديدة هائلة لتمويل الأنشطة الإضافية والبنية التحتية المحيطة بها.

### تقلص عجز المالية العامة نتيجة عمليات التصحيح المالي

لمواجهة الزيادة الحادة لمستويات العجز العام الماضي، أطلقت الحكومة في عام ٢٠٢٠، خطة مالية متوسطة الأجل بهدف استعادة الاستقرار المالي وإعادة التوازن للميزانية بحلول عام ٢٠٢٥. وتشمل الإجراءات التي تم تنفيذها بالفعل تطبيق ضريبة القيمة المضافة، وتخفيض دعم المرافق العامة والنفقات الرأسمالية، إضافة إلى تقليص فاتورة أجور القطاع العام (على الرغم من أنه سيتم توسيع شبكات الأمان الاجتماعي وتوجيهها بشكل أفضل لدعم الفئات الأكثر احتياجاً لها من العمانيين). كما يتم دراسة

الرسم البياني ١: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

(النمو السنوي %)



المصدر: Refinitiv وتقديرات بنك الكويت الوطني

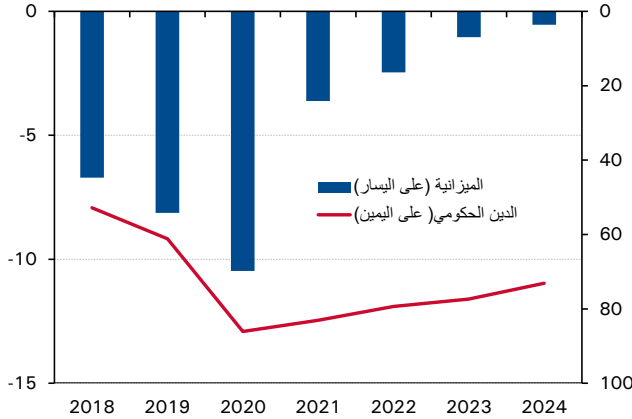
الجدول ١: أهم البيانات الاقتصادية

٢٠٢٤*	٢٠٢٣*	٢٠٢٢*	٢٠٢١*	٢٠٢٠*	الوحدة	البيان
86.6	84.1	81.8	80.8	72.0	مليار دولار	الناتج المحلي الإجمالي الاسمي
2.7	2.6	3.9	2.1	-3.5	%	النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي
2.3	2.3	6.1	2.8	-2.2	%	النمو السنوي للقطاع النفطي
3.1	2.8	2.3	1.6	-4.4	%	النمو السنوي للقطاع غير النفطي
1.2	1.2	1.9	1.5	-0.9	%	النمو السنوي للتضخم
-0.5	-1.0	-2.5	-3.6	-10.5	%	رصيد الموازنة من الناتج
-1.0	-2.2	-4.3	-7.3	-12.0	%	رصيد الحساب الجاري من الناتج
73.1	77.3	79.3	83.1	86.1	%	الدين العام من الناتج

المصدر: المصادر الرسمية وتقديرات بنك الكويت الوطني

الرسم البياني ٣: رصيد الميزانية والدين العام

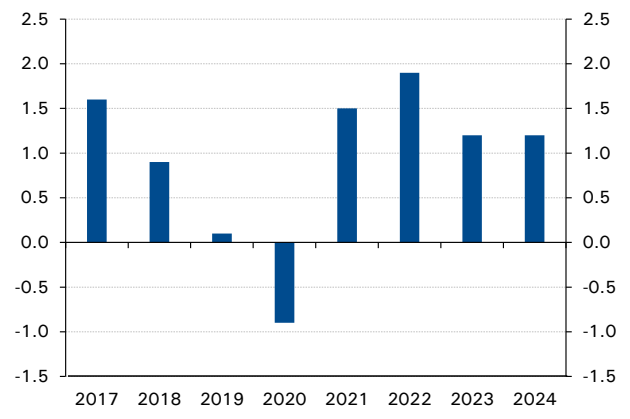
(% من الناتج المحلي الإجمالي)



المصدر: Refinitiv وتقديرات بنك الكويت الوطني

الرسم البياني ٢: تضخم أسعار المستهلكين

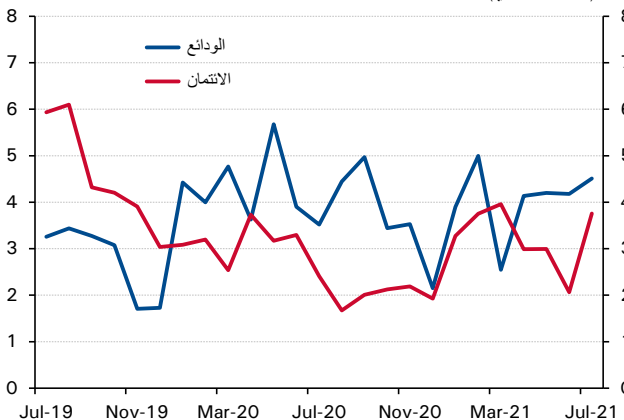
(النمو السنوي %)



المصدر: Refinitiv وتقديرات بنك الكويت الوطني

الرسم البياني ٥: الائتمان والودائع المصرفية

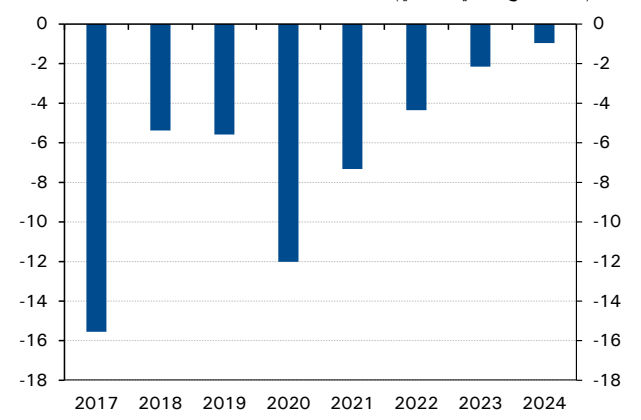
(% النمو السنوي)



المصدر: البنك المركزي العماني

الرسم البياني ٤: رصيد الحساب الجاري

(% من الناتج المحلي الإجمالي)



المصدر: Refinitiv وتقديرات بنك الكويت الوطني